

ألتماير يؤكد على الدور الهام للصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي من أجل إدارة الأزمة والتماسك في أوروبا

شارك وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير في إطار مؤتمر بالفيديو اليوم في تبادل بين وزراء ووزيرات التماسك وعرض هناك المحاور الرئيسية للعمل خلال فترة الرئاسة الألمانية لمجلس الاتحاد الأوروبي في مجال سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي. وركز التبادل على استخدام برامج الصناديق الهيكلية الجارية للتعامل مع العواقب الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقد اقترحت مفوضية الاتحاد الأوروبي في نهاية شهر مايو زيادة برامج الصناديق الهيكلية القائمة بمبلغ مجموعه 55 مليار يورو من الآلية البنوية الأوروبية.

وقال الوزير الاتحادي بيتر ألتماير في هذا الصدد: "إن الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي تشكل عنصراً هاماً من أجل التعافي الاقتصادي بعد الأزمة وعلامة على التضامن الأوروبي. فهي تمكننا من الاستفادة السريعة من الأموال في المناطق والقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة. لذا أرحب باقتراح مفوضية الاتحاد الأوروبي لاستخدام الآلية البنوية من أجل الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي أيضاً. هكذا يكمن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قطاع الصحة ومساعدة الموظفين والعمال المستقلين. ويهمني في خلال ذلك الخروج من طريقة العمل الخاصة بظروف الأزمة في أسرع وقت ممكن وتوجيه الاستثمارات طويلة الأجل من الصناديق الهيكلية للاتحاد الأوروبي إلى مشاريع مستقبلية واعدة مثل تنفيذ الصفقة الخضراء أو الأجندة الرقمية."

وكانت مفوضية الاتحاد الأوروبي قد قدمت اقتراح خطة التنمية الأوروبية في 27 مايو حيث من المفترض أن يتم تخصيص جزء من الدعم (ما مجموعه 55 مليار يورو) لبرامج الصناديق الهيكلية الجارية كي تستفيد منه المناطق الأكثر تضرراً مباشرةً. وناقش وزراء ووزيرات التماسك اليوم الاقتراح المعني وهو مسمى بـ REACT. وستجري المفاوضات اللاحقة حول الاقتراح خلال فترة الرئاسة الألمانية لمجلس الاتحاد الأوروبي التي ستنبدأ في 1 يوليو 2020 وستتولى وزارة الاقتصاد الاتحادية مهمة الإشراف على المفاوضات.